الأنباء
الثلاثاء 19 يوليو 2011

الولايات المتحدة تنوي رفع سقف الدين الفيدرالي بـ 2,4 تريليون دولار

ماذا يعني «إفلاس» أميركا؟

يتابع العالم باهتمام شديد انباء الجدل السياسي بين الإدارة الديموقراطية والمعارضة الجمهورية في الولايات المتحدة بشأن الدين الفيدرالي، وتحتاج ادارة الرئيس باراك اوباما الى رفع سقف الدين الحكومي فوق 14,3 تريليون دولار قبل الثاني من اغسطس المقبل لتتمكن من الاقتراض لسد عجز الميزانية.

ويرفض الجمهوريون الموافقة على رفع سقف الدين ما لم تلتزم الحكومة بخفض الانفاق بأكثر من تريليون دولار، وفي المقابل لا يريد اوباما الالتزام بخفض الإنفاق لانه حسب قوله سيضر بالطبقة الوسطى والفقراء دون أدنى تأثر للأغنياء.

ومع اقتراب الموعد لا يبدو هناك حل في الأفق في قضية ربما تبدو للوهلة الأولى أميركية بالأساس، فلماذا اذن اهتمام العالم بها الى الحد التوتر؟

فبمجرد ان أعلنت مؤسسات التصنيف الائتماني الرئيسية في العالم قبل ايام انها ستراجع التصنيف الائتماني للدين الأميركي حتى أصيبت أسواق المال في العالم بالهلع، صحيح ان الولايات المتحدة الأميركية هي اكبر اقتصاد في العالم، ولكل اقتصادات العالم تعاملات معه بشكل او بآخر وبالتالي هي متأثرة بحالته نموا وتراجعا. لكن مشكلة المديونية الحكومية التي تربك اقتصادات أوروبا إذا وصلت الى الولايات المتحدة فإن تأثير ذلك على أسواق العالم والقطاع المالي العالمي كله، ومن ثم الاقتصاد العالمي، سيكون هائلا.

باراك أوباما متأثرا بأزمة الدين الحكومي الأميركي

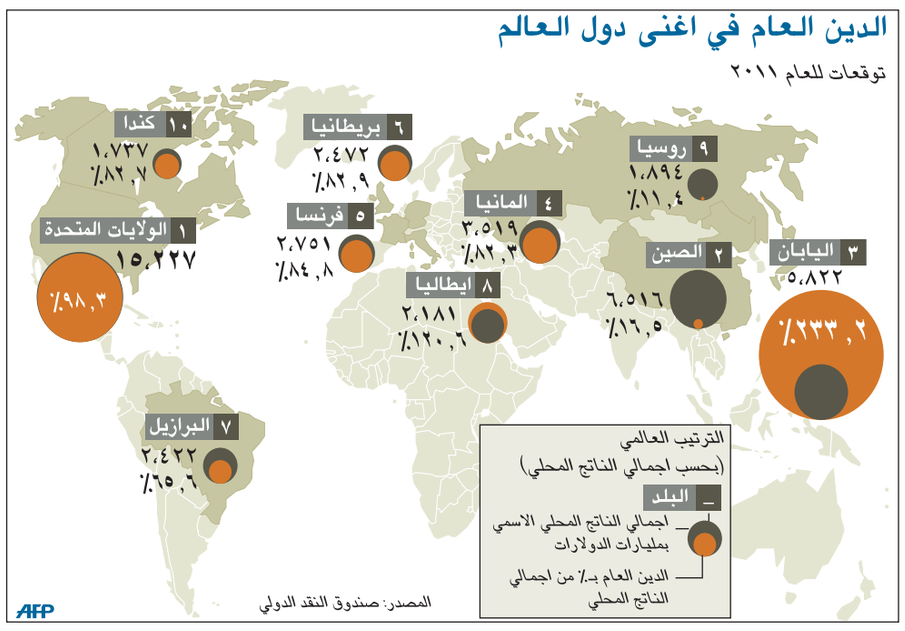

سوق السندات

خشية الأسواق من احتمال خفض التصنيف الائتماني الممتاز للولايات المتحدة مرده ان ذلك سيعني على الفور خسارة سوق السندات العالمي نحو 100 مليار دولار على الفور، فسوق السندات الأميركية يبلغ وحده اكثر من 10 تريليونات دولار (اما الأربعة تريليونات الأخرى فهي مقابل تحوط داخلي)، وما يميزه عن غيره ان نصفه سندات يملكها أجانب، وإذا عرفنا ان 4,5 تريليونات دولار تقريبا هي سندات خزانة مملوكة لحكومات ومؤسسات غير أميركية، يمكن فهم سبب الانزعاج العالمي من احتمال خفض التصنيف الائتماني لأميركا.

وحسب أحدث أرقام متاحة من وزارة الخزانة الأميركية، فان أكبر دائن للولايات المتحدة الآن (بقدر ما يملك من سندات خزانة أميركية) هي الصين بمبلغ 1,152 تريليون دولار بنهاية ابريل، تليها اليابان بمبلغ 906,9 مليارات دولار، ثم بريطانيا التي تملك ما قيمته 333 مليار دولار من سندات الخزانة الأميركية، أما الدول المصدرة للنفط فتأتي في الترتيب الرابع لمالكي سندات الخزانة من غير الأميركيين عند 221,5 مليار دولار.

ولا يقتصر الأمر على الاقتصادات الكبرى والصاعدة، بل ان بلدا مثل مصر لديه سندات خزانة أميركية بقيمة 13,6 مليار دولار، وفي الوقت الذي يبتعد فيه المستثمرون عن سندات الدين الأوروبية يزيد الاقبال على سوق السندات الأميركي، على الرغم من كل الأرقام السلبية حول آفاق نمو الاقتصاد.

ففي السنوات القليلة الأخيرة تضاعف حجم الاقتراض اليومي الأميركي من مليارى دولار الى نحو 4 مليارات دولار.

التعثر

منذ عقود والعالم كله حريص على الا تتراجع قيمة الدولار الأميركي والا يجد الأميركيون مشكلة في الاقتراض لسد العجز، لكن مع وصول الدين الأميركي الى نحو 100٪ من الناتج المحلي الاجمالي وعدم وضوح الرؤية بشأن التعافي الاقتصادي، ربما يقترب الوضع من نقطة عدم امكانية استمراره هكذا.

فإلى اي مدى يمكن للولايات المتحدة ان تتحمل خفض تصنيفها الائتماني؟ وما احتمالات «الافلاس»، بمعنى التخلف عن سداد الديون او لنقل التعثر؟ تتميز سوق السندات الأميركية بأنها مقومة بعملتها، الدولار، ومن ثم قد لا تكون هناك خطورة كبيرة أميركيا في خفض التصنيف الائتماني درجة او أكثر. ولتخسر الصين ودول النفط وبريطانيا واليابان وغيرها بضعة مليارات من الدولارات نتيجة انهيار قيمة ما تملكه من سندات.

اما الأميركيون فيستفيدون في الواقع من خفض قيمة عملتهم، حتى لو أدى ذلك الى ارتفاع معدلات الفائدة فلن يكون مشكلة كبيرة لانها لاتزال عند أدنى مستوياتها منذ سياسة التخفيف النقدي التي أعقبت الأزمة المالية العالمية.

لكن التعثر مشكلة أخرى، وستؤدي الى تبعات أوسع نطاقا ليس فقط على القطاع المالي العالمي فحسب بل على الاقتصاد العالمي لفترة ليست بالقصيرة، فتخلف أميركا عن سداد ديونها لن تجدي معه محاولات انقاذ، كما حدث مع اليونان وايرلندا والبرتغال مثلا، ومن ثم سيكون الحل هو ان تشطب أميركا قدرا كبيرا من ديونها وتخفض قيمة الدولار بشدة، وسيساعد ذلك على ضبط دفاتر الحكومة الأميركية، وربما تستطيع الانطلاق اقتصاديا ببرامج انفاق واستثمارات جديدة تنشط عجلة النمو.

لكن مقرضي أميركا في أنحاء العالم سيتأثرون سلبا بشدة، ليس فقط بسبب خسارتهم من شطب ديون مستحقة لهم وانما بسبب انهيار قيمة كثر من تعاملاتهم الدولية المقومة بالدولار.

لكن الأرجح ان العالم لن يتوقف عن اقراض أميركا والاستثمار فيها، فاقتصادها رغم كل المشاكل لايزال الأكبر والأكثر تنوعا وحيوية.

هذا وتسعى إدارة أوباما لاستخدام تأثيرها على الأكثرية الجمهورية لتمرير مشروع قرار في الكونغرس يقضي برفع سقف الدين الفيدرالي الأميركي بمقدار 2,4 تريليون دولار تحسبا من الوقوع في العجز.

فيما يرى الخبراء أن هذا الإجراء عملية غاية في الدقة، ويجب أن يرافقها توفير فرص عمل كثيرة تضمن تشغيل العاطلين عن العمل ودوران الأجور.

وقال الرئيس الأميركي باراك اوباما «لدينا الآن المسؤولية والفرصة لتقليص العجز واحتمالات تنفيذها لحل المشاكل بطريقة واقعية وبسيطة. والأمر ببساطة أنه يجب تطبيق منهج متوازن وممارسة التضحيات المشتركة واتخاذ قرارات غير اعتيادية ما يعني زيادة الإنفاق على البرامج الوطنية وتخفيضها على برامج الدفاع وإجراء إصلاحات في سبيل تقليص النفقات».

ما مدى قوة شركات التصنيف الائتماني؟

نيويورك ـ سي.إن.إن: أثار الجدل الحاد الذي شهدته أروقة الكونغرس الأميركي مؤخرا حول رفع سقف الدين والتصريح الذي أدلت به مؤسسة «موديز» بشأن احتمال خفض التصنيف الائتماني الأميركي تساؤلات حول مدى قوة مؤسسات التصنيف هذه، وأهميتها في السوق العالمية. الثلاثة الكبار هو اللقب الذي يطلق على أكبر ثلاث مؤسسات للتصنيف الائتماني في العالم، والتي يؤخذ برأيها حول هذا الأمر بالنسبة لتصنيفها للقوة الائتمانية لاقتصادات الدول في العالم، وهي «ستاندرد آند بورز» و«موديز» و«فيتش».

وقبل تهديد «موديز» بخفض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة، كانت المؤسسة نفسها قد خفضت التصنيف الائتماني لاقتصادات أوروبية هي اليونان وايرلندا والبرتغال، الأمر الذي أثار مخاوف في الاتحاد الأوروبي من احتمال اندلاع أزمة دين ستؤثر على اقتصادي إسبانيا وإيطاليا. وهاجم المسؤولون الحكوميون على جانبي الأطلسي مؤسسات التصنيف الائتماني. السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف أصبحت الاقتصادات العالمية تعتمد على آراء ثلاث شركات كبرى فقط؟ جدير بالذكر أن الشركات الكبرى الثلاثة تأسست أصلا في الولايات المتحدة الأميركية، في حين أن شركة فيتش لديها مقران رئيسيان أحدهما في نيويورك والآخر في لندن. ولفهم كيفية عملها، لابد من التذكير بأنه قبل ظهور بطاقات الائتمان المصرفية، كانت المصارف تطرح شيكات ائتمان، بينما كانت شركات التصنيف الائتماني تقدم مثل هذه الشيكات للشركات والدول والمنتجات المالية الأخرى.

الفكرة تقوم على أساس مستوى التصنيف، فالولايات المتحدة مثلا تحظى بتصنيف هو الأعلى في العالم وهو AAA، وكلما تدنى مستوى التصنيف، ازدادت أقساط الفائدة التي يجب أن تدفعها الدول من أجل جلب الاستثمارات والمستثمرين عن طريق شراء السندات. وفي الغالب، تتطلع شركات الاستثمار في العالم إلى مستوى تصنيف هذه المؤسسات لاقتصادات الدول، وبناء على تصنيفها تقوم بالاستثمار في تلك الدول، وهم يخشون من السندات في الدول ذات التصنيف المتدني، فهذا يعني أن الدول لن تتمكن من دفع المستحقات الواجبة عليها في الوقت المحدد، وبالتالي فإن المستثمرين يبتعدون عنها بحثا عن سندات أكثر أمانا.

وقد نشأت شركات التصنيف لتقديم تقييم غير منحاز للمستثمرين من أجل القيام باستثماراتهم، وبالمقابل يقدم المستثمرون الأموال لتلك الشركات مقابل خدمة التقييم التي قامت بها. وفي العام 1975، عين المشرعون الأميركيون الشركات الثلاثة الكبرى بوصفها الوحيدة التي على المصارف وأسواق المال اعتمادها في تقييم القوة الائتمانية لأي جهة. ومن المآخذ على شركات التصنيف أنها فقدت قدرتها على الحكم بحيادية في مخاطر الاستثمار، خصوصا في الدول ذات التصنيف الأعلى، وذلك بعد انهيار سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة وما نجم عنه من هزة اقتصادية عالمية.

الذهب يتخطى للمرة الأولى عتبة الـ 1600 دولار للأونصة

واصل الذهب مكاسبه في اوروبا امس ليسجل مستوى قياسيا مرتفعا جديدا فوق الـ 1600 دولار للأونصة بفعل قلق المستثمرين ازاء ازمة ديون منطقة اليورو وخطر تخلف اميركيا عن سداد ديون مما شجع على شراء المعدن الأصفر كملاذ آمن.

وارتفعت الفضة ايضا مقتدية بالذهب وسجلت اعلى مستوى لها منذ اوائل مايو الماضي عند 40,15 دولارا للأونصة.

ويتجه الذهب صوب تحقيق أطول موجة مكاسب له فيما لا يقل عن اربعة عقود ويتنامى الاقبال عليه كمخزن آمن للقيمة مع محاولة الجمهوريين والديموقراطيين وضع خطة قد تحول دون عجز حكومي غير مسبوق عن السداد وهو الأمر الذي قد يلحق ضررا خطيرا بالأسواق العالمية ويعود بأكبر اقتصاد في العالم الى هوة الركود.

الذهب لمستوى قياسي جديد

«بي.بي»: تسرب نفطي جديد في خط أنابيب بألاسكا

لندن ـ رويترز: كشفت شركة بي.بي النفطية عن حادث تسرب جديد في خط أنابيب نفطية بالاسكا في انتكاسة لجهود الشركة العملاقة لإعادة بناء سمعتها بعد البقعة النفطية في خليج المكسيك أمام السواحل الأميركية.

وقالت بي.بي أمس ان خطا للأنابيب ينقل 30 ألف برميل يوميا من حقل ليسبيرن شهد تسربا خلال عملية اختبار وانه أغلق حاليا لإجراء عمليات صيانة.

ولشركة بي.بي التي تتخذ من لندن مقرا لها تاريخ طويل من البقع النفطية المتسربة من خطوطها في الاسكا وهي حوادث تضر بصورتها في اعين الأميركيين خاصة ان نحو 40٪ من أصولها موجودة في الولايات المتحدة.

وقالت إدارة الاسكا للحفاظ على البيئة ان التسرب حدث يوم السبت وقدر بين 9500 و19 ألف ليتر تقريبا.

وصرح متحدث باسم بي.بي بأن عملية التطهير جارية وان الشركة ستحدد سبب التسرب «في الوقت المناسب». وتسبب الانفجار السابق الذي حدث في حقل ماكوندو البحري النفطي المملوك لـ «بي. بي» في أسوأ بقعة نفطية بحرية في تاريخ الولايات المتحدة بعد تسرب نحو خمسة ملايين برميل من النفط في مياه الخليج وهدد مستقبل الشركة النفطية العملاقة في الولايات المتحدة.

جنوب السودان يطلق عملته الجديدة

جوبا ـ رويترز: أطلقت دولة جنوب السودان عملتها الجديدة أمس وهي جنيه جنوب السودان في تصعيد لخلاف مع الخرطوم بعد انفصالها عن الشمال في التاسع من يوليو.

وأصبح جنوب السودان أحدث دولة في العالم بعد انفصاله بمقتضى اتفاق سلام وقع في 2005 وأنهى حربا أهلية استمرت عقودا لكن الطرفين لم يتفقا بعد على كيفية إدارة قطاع النفط وتقسيم الدين العام وموضوعات أخرى. ويوجد ما بين 1,5 مليار ومليارى جنيه سوداني متداولة في الجنوب.

وقال اليجا مالوك محافظ البنك المركزي لجنوب السودان لرويترز «لقد صدر وقد أطلقناه، جاء الرئيس صباح اليوم وغير بعض النقود، يتم تداوله حاليا».

وأضاف أن العملة الجديدة تستخدم بالفعل في شوارع جوبا. ويتم تبديل جنيه جنوب السودان بجنيه سوداني واحد.

وقال مالوك إن الأمر سيستغرق بين شهر وثلاثة أشهر لتحل العملة الجديدة محل الجنيهات السودانية المتداولة حاليا. وازداد الوضع تعقيدا مع إعلان السودان أنه سيصدر أيضا عملة جديدة فيما وصفه محافظ البنك المركزي السوداني بأنه إجراء احترازي لحماية اقتصاد السودان.

ويحاول السودان التعامل مع تضخم مرتفع وفقدان نحو ثلاثة أرباع إنتاج الدولة الموحدة النفطي الذي كان يبلغ 500 ألف برميل يوميا قبل انفصال الجنوب. ويسعى لتفادي أي مزيد من الاضطرابات الاقتصادية.

وتعثرت المفاوضات حاليا حول ما إذا كان السودان سيعيد شراء الجنيهات السودانية المتداولة في الجنوب. ويقول السودان إنها ستكون بلا قيمة.

القروض المعدومة في إسبانيا تسجل في مايو الماضي أعلى مستوياتها منذ 1995

مدريد ـ كونا: أظهرت بيانات رسمية نشرت أمس ان نسبة القروض المعدومة في مختلف البنوك والمؤسسات المالية الاسبانية بلغت 6,49٪ من المجموع العام للقروض في مايو الماضي محققة بذلك أعلى مستوياتها منذ عام 1995.

وذكر البنك الاسباني المركزي في بيان ان مجموع القروض المعدومة بلغ 117,59 مليار يورو في مايو الماضي ما يمثل ارتفاعا بقدر 2,24 مليار يورو مقارنة بشهر مايو الماضي وبقدر 17,3 مليار يورو مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وأضاف البيان ان نسبة الديون المعدومة المسجلة في مايو الماضي حققت ارتفاعا بلغ 0,13٪ مقارنة بنسبتها في ابريل الماضي عندما بلغت 6,36٪ من المجموع العام للقروض التي تقدمها البنوك وصناديق الادخار والتعاونيات المالية وشركات البطاقات الائتمانية.

وأوضح ان حجم الديون المعدومة كان قد تجاوز للمرة الأولى حاجز الـ 100 مليار يورو في شهر مايو من العام الماضي ليواصل على هذا المنوال منذ ذلك الحين باستثناء شهر يونيو عام 2010 عندما انخفض الى 98,9 مليار يورو.

يذكر ان نسبة القروض المعدومة في المؤسسات المالية الاسبانية بلغت 15,24٪ من المجموع العام للقروض في الربع الأول من العام الحالي محققة ارتفاعا قدره 4,4٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي ما يعد أعلى مستوياتها التاريخية.

البلاستيك العضوي.. صناعة جديدة بآفاق واعدة

يتم بشكل متزايد تصنيع المواد البلاستيكية المستخلصة من مواد أولية متجددة مثل حاويات المواد الغذائية، والأجهزة الإلكترونية ولعب الأطفال. وتعتبر النفايات النباتية مصدرا مهما للتصنيع الطبيعي رغم الجدل حول رفقها بالبيئة.

البلاستيك أصبح جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية، وبالرغم من الوعي المتزايد بالمخاطر البيئية، فمازال البلاستيك يلعب في حياتنا المعاصرة دورا متزايد الأهمية. وعادة ما يتم تصنيع البلاستيك من مواد تستخلص من النفط، حيث ان ما يقدر بنحو 4٪ من الإمدادات العالمية من النفط الخام تستعمل في تصنيع مواد بلاستيكية.

وهذا له خطورة كبيرة على البيئة، حيث ان إنتاج كل كيلوغرام من البلاستيك يضخ ما يعادل ست كيلوغرامات من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي.

وإذا أخذنا تضاؤل الاحتياطيات النفطية بعين الاعتبار، فمن السهل تفسير النجاح الذي عرفه استعمال الطاقات البديلة في السنوات الأخيرة. وهذا ينطبق أيضا على صناعة المواد البلاستيكية عامة، وخصوصا في صناعة التعبئة والتغليف. والمنتجات البلاستيكية العضوية الصنع يتم استخلاصها من مواد نباتية، مثل قصب السكر والذرة والقمح أو البطاطا، كذلك من الزيت النباتي. هذه المواد الأولية تستعمل مثلا في صناعة أغلفة الهاتف الخلوي، والأحذية وحفاظات الأطفال، وأكياس التسوق، وكذا العديد من الأواني المنزلية.

وهكذا فإن المنتجات العضوية الصنع أصبحت منافسا وبديلا مهما للمنتجات الأخرى. أما الخبراء فيرون أن هذه الظاهرة هي نموذج للطلب المتزايد على المنتجات الطبيعية والعضوية الصنع، فهذه الطفرة أو الاهتمام الكبير بدأ في مجال الأغذية العضوية في السنوات الأخيرة. واليوم أصبح الوعي أكثر بأهمية مصدر المواد وكيفية تصنيعها. وفي هذا الإطار يقول المتحدث باسم شركة «دوالس سيستيم» «نوربرت فوويل»، لإعادة تصنيع النفايات النباتية «إنه أصبح من المهم للمستهلك أن يعرف أنه يشتري الخضار العضوية من السوبر ماركت في حاويات عضوية الصنع أيضا، بدلا من الحاويات البلاستيكية التقليدية». وكرد فعل على هذه الموجة الجديدة، وخاصة في صناعة المواد البلاستيكية، قامت العديد من الشركات المتخصصة في هذا المجال باستثمار الملايين لتشجيع البحث العلمي من أجل اكتشاف طرق جديدة للإنتاج، تراعي حاجيات المستهلك واهتماماته، ومن أهم الفاعلين في هذا المجال، مجموعة شركات الزراعة الأميركية «كارغيل» والشركة الإيطالية «نوفامنت» والشركة الألمانية «ب.أس.ف» إحدى الشركات الكبرى في صناعة المواد الكيماوية، وهناك العديد من المنتجات البلاستيكية في الأسواق الكبرى مثل «فال مارت» المصنعة من الذرة أو مواد نباتية أخرى. وتعتبر البرازيل من الدول الرائدة في ما يخص سوق المنتجات البلاستيكية العضوية الصنع. فالبرازيل معروفة عالميا في إنتاج السكر، وتستغل مجموعة شركات النفط «براسكيم» العرض الكبير لقصب السكر لتستعمله في إنتاج مواد بلاستيكية عضوية.

وهناك الكثير من الأسئلة المطروحة حول كيفية تصنيع البلاستيك العضوي أو بالأحرى مدى احترام المعايير البيئية، خصوصا أنه كان هناك جدل كبير حول ما يسمى بالوقود الحيوي، الذي يصنع على حساب تدمير العديد من الغابات والأراضي الزراعية، وهناك أيضا مثال حي على ذلك يتجلى في تخريب غابات كثيرة في جنوب شرق آسيا من أجل إنشاء حقول للنخيل، والهدف من ذلك كان هو الحصول على زيت النخيل المرتفع الثمن. لكن هناك بعض الشركات الصغرى التي تأخذ هذه التخوفات بعين الاعتبار، وتحاول البحث عن سبل جديدة تراعي حماية الغابات والحقول الزراعية خاصة والمعايير البيئية عامة. هناك مثلا مشروع ألماني برازيلي في مؤسسة «كليماتيك» في البرازيل لتصنيع البلاستيك من الفضلات والنفايات التي تخلفها مصانع قصب السكر، كما أن هناك بحوثا وابتكارات جديدة تسعى لتوظيف تقنيات حديثة لإنتاج البلاستيك العضوي في مجالات اقتصادية كبرى مثل صناعة السيارات.